بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أنبيائه المرسلين

فاتحـــة

تقدَّم الينا صاحبُ العطوفة أحمدُ حشمت باشا وزيرُ المعارف المصريَّة بتعريب هذا الكتاب فأمضينا أمرَه، وقَعدنا الى التعريب وفى أنفُسنا، ما فى نفسهِ، من أنّ السِّفْرَ جليلٌ، وأن المَقْصِدَ نبيلٌ، وأن الشرقَ فى حاجة الى علم الاقتصاد، وأن ساكنيه على ظمإٍ الى الأرشاد

وما كاد المؤلّفُ يَفتحُ لنا البابَ الأوَّلَ من كتابهِ حتى راعَنا ما شَهدنا، وبَهَرنا ما وجدنا. فحدَّثَتْنا النفسُ بالنُّكوص، لولا هَيبةُ الآمر، والحاجةُ الى الكتاب؛ دَع التَّطلعَ الى حُسنِ الأُحدُوثَةِ. فاستعنَّا الله، وشَدَدْنا مِنَّا، وعالجْنا التعريبَ جَهْدَنا فلم نَنْشب أن حلَّ الأنسُ فى نفوسنا محلَّ الوَحْشَة، وحالَ العناءُ الى لذَّة، وانقلب الاحجامُ الى إقدام

كلمة فى المؤلف

وفي كتابه

صاحبُ هذا الكتاب من أئمةِ فنّه فى بلاده ، وله فيهِ تآليفُ جمّةٌ ، ما بين مُطوّل ومُختَصَرٍ ، وما بين عميم وخَصِيص . والجمهورُ على إيثارِ تَصانيفه ، لأنها أنزَهُ عن الغرض ، وأبعدُ فى المرمى ، وان لم تكن أقربَ الى التناول

دعا كتابَهُ هذا بالمُوجَزِ ؛ وما نراه اختصر هذا العلم فيهِ اختصاراً . وانما حشرَ فيهِ المعانيَ حَشْراً ، وكلّفَ المبانيَ عَنَتاً وعُسْراً . ولو كان فى مُشتَقّات الحصر اسم يَصلُح أن يكون عُنواناً لهذا الكتاب ، لكان المؤلّفُ أجدرَ بأن يُطْلَقَهُ عليه

على أنه — وهذا شأنهُ فى جملتهِ — قد يكونُ على نقيضهِ فى بعضِ التّفصيل ؛ فهو اذا ذكرَ اصطلاحاً مّا ، وعرّفَهُ مرّةً ، أعاد ذلك التعريفَ بتَعـدادِ ما يَجرى ذكرُه فى الكتاب ؛ غير أن هذا الاسهابَ انما يقعُ لهُ فى تلك الجزئياتِ ولا يَعدُوها

ولا كذلك فى الكليّات بين يدىْ كلّ باب من مباحثهِ ، فانهُ اذا أسندَ قاعدةً من القواعد الى وقائعَ من التاريخ يَسْرُدُها ، أو احتجَّ على رأيٍ خلافيّ بأدلّةٍ من العقلِ أو النَّقل يُعدّدُها ، أوْفَضَ[1] فى العَرَضِ إيفاضا ، وأوْمَضَ بالإيماء إيماضا ، فلا ترى الاَّ حُقُباً من الدهر تمرّ سِراعا ، أو قضايا تتوالى بأحكامها ثمَّ تُولّى تِباعا

فالطلاَّبُ المتدبّرون ، والبَحَثَةُ المُتَبَصّرُون ، يَجِدُون بين دَفَّتيه غَنَاءهم[2] ؛ وهم باقتصارهم عليهِ دونَ المُطوّلات انما يُقَصّرُون عَناءهم

فكيف بهم اذا كانوا من ابناء لغتِنا الشريفةِ ، وهم يَقْرأونهُ عربياً مُبيناً ، خالصاً فى انشائهِ من شَوائبِ العُجْمَةِ ، وفى أسلوبهِ من التفكيكِ الذى لا تَتبيَّنُ لهُ روابطُ الاَّ بالقياس المنطقيّ ، أو التقريب الفكريّ ، على النحو الذى ينحوه الفِرِنْجَةُ فى مُنشآتهم ، وقصدُهم منهُ أن يُغْرِبَ الكاتب ، والاَّ يَسأمَ المطالعُ من وَحدَة السيّاق

---

(١) أوفض أسرعَ ، عدَا (٢) كِفَايَتهم

أرأيتَ أيها القارىء أجاء هذا الكتابُ كما وصفناه ، عربياً مُبيناً ، أم كنا متبجّحين متنبّلين ؟ ندَعُ لك أن تجيبَ ، ولكن بعد استدراكٍ نزوّدُك بهِ لتأمنَ الفتنةَ في رأيك

انما الناقلُ أمينُ المنقول عنهُ ، فرْضَ عين ، وكذلك المترجمُ

هذا هو السَّنَنُ الذى أخذنا أنفسَنا بهِ ، وعليهِ قدّرنا : أنّ المؤلّف لو كان واحداً منا ، وعنّ لهُ أن يَضعَ كتابَهُ في لغتنا كما وَضعهُ في لغتهِ ، حرفاً بحرف ، أفكان هذا اللسانُ السَّمْح يَبْخَلُ عليهِ من المادّة بما يُحقّقُ أبعدَ آماله ويَفي بأدقّ أغراضه ؟ اللهمّ لا . فان لم يكن هذا البُخلُ ، فلا تبجُّحَ منّا ولا تمدُّحَ بقولنا اننا عرّبناه كما أنشأه مُنْشِئُهُ ، طَبعَ المِثالِ على الغِرار . فان لمَحَ رقيبٌ أن التراكيبَ لم تَخْلُ عن أثرٍ للتقييدِ ، أجبنا ان ذلك الأثرَ عَيْن ، ولا نُنكرُ وجودَه . غير ان العلمَ الاقتصاديَّ غريبٌ عنّا ، حديثٌ بيننا والاصطلاحاتُ التى خلَقناها لهُ خَلْقاً ، بعد أن عانَيْنا

فيها ما شاء الله من المَشقَّة ، لم تُسعدنا بأكثر مما أسعدت أمثالُها مَن تَقَدَّمَ من المُعرّبين . بدليل التَّقاطُع الذى تجده فى الديباجة العربيَّة ، بين الأساليب العِلميَّة ، وبين الأساليبِ الأدبيَّة

قوة الاصطلاح

ليس الاصطلاحُ بأوهى قوَّةً من النقل ، ولا هو بدونهِ فى مراتب الهيمنَةِ على اللّغات ، فلا يَهولنَّك قولُ أولئك المُتزمّتين[1] الذين وقفوا باللغة عند حدّ النقل ؛ فتمشَّت لغات العالم مع المدنيَّة والعُمران ووقفت لُغتنا وحدَها عند ذلك الحدّ ، تَنظرُ الى أَخواتها ، وقد سبَقْنَها وقَصَّرَت ، نظرَ الشرقيّ الى الغربيّ

لكلّ عصرٍ من العصور التى تقلَّبت فيها الأممُ أثرٌ خالدٌ فى لغاتها . فما من كلمة تَنْبُتُ ولا من لفظة تَذْوِي الاَّ وللاصطلاح يدٌ فى حظّها من الموت أو الحياة

---

(١) المتزمتون المتشدّدون الذين لا يترخّصون فى شىء

هذه لغةُ الفرنسيس، ساكنتها مدنيَّةُ العلم وكاثرتها بآلاتها ومخترعاتها؛ فلم تُرهقْها تلك المُكاثَرة، ولم تَضِقْ ذَرعاً بضيوفها. فقد وَجدت من مُرُونتها ووقوفِ أبنائها على أسرار الحياة ما مهَّد لها السبيلَ، واستلَّها من بين يدَى ذلك الجمودِ الذى وقعت فيهِ أمُّ اللغات

ولقد بلغَ من قُدرة الاصطلاح أن أصبحَ يَنسخُ معانيَ الكلمات، وان أبقى كرماً منهُ على أشباحِها، فكم أخرجَ من لفظة عن معناها وساقها فى طريق الاستعمال سَوقاً لم يقوَ النقلُ على الوقوف فى سبيلهِ

أفلا يَعزُّ علينا بعد ذلك أن يمرّ هذا العصرُ العباسيُّ الزَّاهرُ باللغة مرًّا، لا يَترُكُ لهُ فيها أثرا، ولا يُحدث معَها ذكراً؛ حتى اذا طوانا الدهرُ ونزَل فى منازلنا خَلْقٌ جديد، جهِلوا أننا سبَقناهم الى هذه الدنيا، لأنهم لم يَجدوا لنا رسماً يُترسَّم، ولا رأياً يُتوسَّمُ

لهذا كنَّا كلما عرَض لنا فى طريق التعريب شىءٌ من الأشياء التى لم تجد لها عندنا نصيباً من الأسماء، رَحَّبنا بهِ

واستعرضنا لهُ من الكلمات ما يَأنسُ لهُ ويَسكُنُ اليهِ . فاذا ضاق اللفظُ القديم بما عسى أن يتعدَّدَ من معانى الشئ الجديد ، احتلنا لهُ احتيالَ أسلافنا : وقد رأوا أن يَضعوا للّغة قواعدَ تَعْصِمُ النُّطقَ وتُقيمُ اللسان فسمّوا ذلك العلم نحواً ؛ وقلنا ما بالُنا نتابعهم متابعةَ الأرقّاء فى النَّقل ، ولا نُجاريهم مجاراةَ الأكْفاءِ فى الاصطلاح ، وإنّا اليهِ فى عهدنا لأحوجُ ، وإنّا بهِ لأولى

خاتمة

جئنا فى تعريبنا هذا بما وَسِعَ الجَهدُ وان كان ضعيفاً ، ويَسَّرَ العلمُ وان كان طفيفاً ، ولسنا نقول إننا أتينا بجِماعِ الحكمة ، ولا نحن ممن يدّعى العِصمة . لكنّها خطوة خطوناها ، على قَدَر ، وأمنيّةٌ تركنا بقيّةَ تحقيقها لمن تولاّها بعدنا وقَدَر

المعرّبان

القاهرة فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣١ — ٢٢ مارس ١٩١٣

الموجز
في
علم الاقتصاد

الغرض من الاقتصاد — الرابطة التي بين هذا العلم والعلوم الخلقية

الغرض من الاقتصاد

مَنْ عاش في مُجتمع بَشَرِيّ : أنتج[١] في ذلك المجتمع أشياء ، وقايضَ بأشياء ، واستهلك أشياء ؛ منها ما هو ضروريٌّ لحياتهِ ، ومنها ما هو لترفيهِ حالهِ وملاءمةِ ذوقهِ تلك الأشياء تُسمَّى أرزاقاً[٢]

---

(١) الكلمة الفرنسية Produire ومعناها : أنتج — أحدث — أوجد — خلق . وقد اخترنا أنتج ، لأنها تلائم طبيعة علم الاقتصاد في شمول معانيها وتعدُّد مراميها وفي انطباق مشتقاتها على أخواتها في لغة المؤلف

(٢) الأرزاق تقابل في الفرنسيَّة لفظة Richesses ومدلولها هنا كل شيء حسّيّ أو معنويّ يفي بحاجة من حاج الإنسان

المُنتِجُ لا يَستهلك لنفسهِ فى أكثر أمره ، جميعَ الأرزاق التى يُخرجها ؛ بل يُقايضُ مُعظَمها بما هو اليهِ أحوجُ

المنتَجاتُ لا تتعادلُ بطبائعها فى المقايضة ، فقد يُقايَضُ قليلُها بكثيرها

النسبة القائمة بين أنواع المنتَجات عند المقايضة هى التى تُسمَّى بالقيمة

فالاقتصاد علمٌ يَضم بين دَفَّتيهِ جميع السُّنَن[1] العامَّةِ التى يجرى عليها إنتاجُ الأرزاق ، وتوزيعُها ، وتداوُلها ، واستهلاكُها

وسبيلُهُ فى معرفةِ تلك السُّنن ، هو الاستقصاء والمراقبة . وهذه السُّنَنُ لا مُشاكلةَ بينها وبين قواعد

---

(١) وضعنا ههنا السنن ، مكان كلمة النواميس التى شاع استعمالها بمعنى القوانين الطبيعية ولكنا آثرنا كلمة السنن لقوله تعالى ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، فهى بهذا المعنى اكثر انطباقاً على ما يريده منها علماء المواليد الثلاثة (أى الطبيعة)

الاكتناه[١] لأنها لا تُعلّمنا كيف يُزرعُ القمح ، أو يُطبع[٢] الحديد ، ولا كيف تَنتقِلُ الأشياء أو تَتحوّل ؛ بل هى تُرَدُّ الى نظام هو أعلى وأثبتُ وأعمُّ

ومن فوائدِها أنها تُرينا على طريق المثال ، فى أى الأحوال يكون العمل مُنتِجاً ؛ وما منفعةُ رأس المال ، وما الأسبابُ التى تَرْبو معها قيمةُ النقد أو تَنقُصُ ، وما البواعثُ الاجتماعية التى تؤثّرُ فى الأجورِ والمكاسبِ صعوداً أو هبوطاً ، وما المناسباتُ التى تدعو الى ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضهِ . . . الخ

وليست الأمورُ التى تَرْتَبِطُ بإحداث الأرزاق أو تداولها فى مجتمع مّا ، من مَحْض المصادفة والاتفاق ؛ بل هى نتائجُ نظام يكاد يكون ثابتاً ؛ وكل ما يُؤثّرُ فيها فتأثيره

---

(١) الاكتناه اكثر ألفاظنا العربية انطباقاً على معنى كلمة Technologie المراد بها علم الخصوصيات أى علم كل شىء بخصوصه . ومعلوم ان الكنهَ من كل شىء هو حقيقته وماهيته

(٢) يُشكّلُ ويُصَبُّ

متشابهٌ فى جميعهـا لأن مرجعَهُ الى أسبابٍ واحدة ؛ ومآلُ هذه الأسباب إما الى طبيعة الأشياء أنفسها ، أو إلى الأصل الذى لا يتغيَّر فى الفطرةِ البشريَّة

فانهُ اذا كان الإكثارُ من ضرب السّكك[١] ينقُصُ من قيمتهـا ، ويُضعفُ من قوّتها البدَليَّة ، واذا كان الادّخار[٢] يُوفّر فى الأمة وسائلَ الإنتاج ، فتتوافرُ بمقدارها قابليةُ الأمة للنُجْح والفلاح ، واذا كان تقديرُ الأجْر يُجعَل مناسباً تدريجاً لهمّة العامل فتشتدُّ بذلك عزيمتُهُ ؛ فلا يقال ان هذه الأسبابَ ومسبباتِها حقائقُ عارضةٌ متقلّبة تبعاً للامكنة والأزمنة . بل هى سُنَنٌ لا تتغيَّر نتائجها ، أيّاً كان القوم وأيّاً كان الجيلُ وأيّاً كان العصرُ

لهذا لا يَصحّ تعريفُ الاقتصاد بأنهُ عادةٌ وعُرْف ؛ بل هو علم بحقيقة معنى العلم ؛ وهو بتفصيلهِ قواعِدَ احداثِ الأرزاق وتداولها يُعين الناس على الهداية والانتفاع من

---

(١) ضرب السكك أو ضرب النقود ، بمعنى

(٢) الادّخار هو الذى يقابل بالفرنسية كلمتَى Epargne et économie

حيث يقيهم عواقبَ الخطلِ، ويعصمهم من التخبُّطِ فى المباحث الكثيرة المؤونة القليلةِ الجَدْوى، ويصونهم عن المعاقدات التى فيها الغَبْنُ؛ كما أنهُ يصدّ أولياءَ الحكومات عن ركوب الشّطط، أو يَردُّ الى الأصالةِ ما يأتونهُ من الخطأ

وبهذهِ الفوائد وأشباهها يُوطَّد الأمن ويَسْتقِرُّ الرخاء فى المجتمعات الانسانية

على أنّ الاقتصادَ علمٌ قريبُ النشأة

أبصرَ بعضُ كبار المتقدّمين ولاسيما (أَرِسْطُو) شيئاً من أصولهِ

غير أنهُ لم يتّسعْ نِطاقُهُ ولم تستتبَّ قواعدُه الاَّ فى القرن الثامن عشر على يد «فرنسوا كِينيه[١]» و «تِرْغُو[٢]»

---

(١) فرنسوا كينيه François Quesnay – اقتصادى فرنسى شهير وُلد فى بلدة ميريه بفرنسا سنة ١٦٩٤ ومات فى سنة ١٧٧٤ (٢) تِرْغو Turgot – وُلد فى باريس سنة ١٧٢٧ ومات سنة ١٧٨١ وهو اقتصادى وَلى ولاية ليموُج من أعمال فرنسا ثلاث عشرة سنة، وضع فى اثنائها كتاب التأملات فى تكوين الأرزاق وتوزيعها، سنة ١٧٦٦، أى قبل ظهور كتاب الأرزاق

فى فرنسا ، وعلى يَدِ « آدم سميث[١] » خصوصاً ، فى انجلترا

فان نُعِيَتْ على هذا العلم جِدَّتُهُ وحَدَاثَةُ سِنِّه ، قلنا إنَّ أجلّ العلوم الطبيعيةِ ، ومنها الكيمياء ، انما هى أترابٌ لهُ[٢]

فأما الكيمياء : فقد كان مَبْدَؤُها كمبدإ الاقتصاد فى الثُّلُث الاخير من القَرْنِ الثامنَ عشرَ بِفَضْلِ « لافُوَازْييه[٣] »

لآدم سميث ؛ وعلى ذلك فهو الواضعُ لعلم الاقتصاد . وقد تقلَّدَ وزارةَ الماليَّة فى عهد لويس الثالث عشر ، فألغى السُّخْرَةَ وحرَّر العمل بالغائه نظام طوائف الحِرَف

(١) آدم سمث Adam Smith — اقتصاديٌّ شهير وفيلسوف كبير وهو إيكوسيٌّ ولد فى كَرْكالدى فى ٥ يونيه سنة ١٧٢٣ ومات فى ادَنْبُرْج فى ٨ يوليه سنة ١٧٩٠ . وفى سنة ١٧٥١ عين فى جلاسكو أستاذاً للمنطق . وفى السنة التى وَلِيَها عيّن أستاذاً للفلسفة الادبية . وأول مؤلفاته ، كتابه فى الشعور الأدبى ، وثانيها ، كتابه فى ماهيَّة الثروة وأسبابها عند الأمم ، وهو من عيون مؤلفاته التى طارت بها شهرته فى أنحاء المعمور

(٢) الأتراب واللِّدَات كلاهما بمعنى ، هى مواليد العام الواحد

(٣) لافوازييه Lavoisier كيماويٌّ شهير ولد فى باريس

و « بريستلي [١] » و « شيل [٢] »

وقد كان الناسُ قبل هؤلاء العلماء الثلاثةِ النابهين [٣] يُجرّبون بعض التجارب الكيماويّةِ الفعليّةِ [٤] ؛ غير أنهم لو وَقفوا على أساس ذلك العلم وقواعده ، لما أتوا كلَّ ما أتوه من الأغاليط ، ولا بدّدوا كل ما بدّدوه من القوّة والوقت والمال

كذلك عَملَ الناسُ فى كل عصر ، بوَحْي غرائزهم ، اختباراتٍ طبيعيّةً وآليةً فعليةً ، لكنّهم لو لم يجهلوا القواعدَ

فى ١٦ اغسطس سنة ١٧٤٣ . وقُتل سنة ١٧٩٤ ، درس الكيمياء فى معمل رُوبِلْ وبَرَع فيها حتى نال الوسامَ الذهبيّ الذى أعدّه مجمع العلوم لمن يؤلف فى أمثل طريقة لإنارة باريس

(١) بريستلى Priestley — عالم انجليزى من علماء الكيمياء والطبيعة . وُلد سنة ١٧٣٣ وتوفى سنة ١٨٠٤ ، وهو الذى استكشف (الازوت) وتنفس النبات (٢) شيل Scheele — المانىّ من علماء الكيميا . وُلد سنة ١٧٤٢ وتوفى سنة ١٧٨٦ ، وهو اول من استكشف (الكلور) و (المانجانيز) و (الحامض الأرسنيك) و (الجليسرين)

(٣) النابهون المشهورون (٤) الفعلية تقابل بالفرنسية Pratique

النّظريّةَ لذلك العلم ، لكانت نتائجُ اختباراتهم أنفعَ وأصلحَ ، ولحمدوا مغبّةَ أعمالهم

وعلى هذين المثالين جرى الناسُ من الجهة الاقتصاديّة فانهم ما برحوا منذ بدء الخليقة يتحسّسون ؛ فيُصيبون تارةً حين تصدُقُهم غرائزُهم ، ويُخطئون تاراتٍ بما يكونُ قد سبقَ الى أوهامِهم ، ولو أنهم كانوا أيامئذٍ عارفين بأصول هذا العلم لاستقامت سُبلُهم ولم تختلّ موازينُهم

وانما كان العلمُ الاقتصاديُّ حادثاً . لأنّ الأمورَ التى يدورُ عليها هيَ بحقيقتها من أعقد الأمورِ التى تعرِضُ فى هذهِ الحياة ؛ ذلك لأن الأُممَ التى خلَت كان منها ما يُقِرُّ استرقاقَ بعض الناس لبعض ؛ ومنها ما يُوجبُ ارتهانَ ابنِ الأرض بالأرض ، ومنها ما يجعلُ الناسَ فِرَقاً متفاضلةً وطبقاتٍ متفاوتةً ، فلم تكن تلك الأممُ صالحةً لأن تُستقصى فيها السُّنَنُ الاقتصاديّةُ الطبيعيّةُ ؛ ولهذا كانت الأمورُ الاقتصاديّةُ منوطةً بمحضِ مشيئة الحاكمين ؛ على حين أنهُ كان ينبغى وجودُ نظامٍ أساسهُ الحريّةُ المدنيّةُ

بل وشيء من الحريَّةِ السياسيَّة، لتثبُتَ أصولُ ذلك العِلم في أرضٍ مُمهَّدةٍ لها صالحةٍ لنُمُوّها

الروابطُ التي بين الاقتصاد والعلوم الخُلُقيَّةِ (١)

لا يُنْعَى على الاقتصاد أنهُ مناف لمكارم الأخلاق بدعوى اقتصارِهِ على البحث في إنتاج الأرزاق وحركةِ تَداوُلها ولا صحةَ لما قيل من أنهُ مَذْهَبُ للأَثَرَةِ (٢)

بل إنّ فيه لمُتَّسعاً لكريم الشُّعُور ولئن فاتتهُ الإحاطةُ بكلّ شيء؛ ما ذلك الاَّ لأنهُ جزء لا اكثرُ من مجموع المعارف العامَّة وبينهُ وبين العلوم الاجتماعيَّة مُلاءمة وحُسْنُ جِوارٍ

من هذا أنك تجدُه يُلابسُ كرائمَ الشِّيم تمامَ المُلابَسة ولا يُناقِضُها في شيء. ذلك لأن من لَوازِبِ قواعدِه أنّ كلّ مُجتمَعٍ تفشو فيهِ كرائمُ الشِّيم يكونُ ذا مزايا اقتصاديَّة لا تَقبلُ المُنازعة؛ اذ بها يُنتجُ إنتاجاً أوفرَ وأجودَ مع

---

(١) العلوم الخُلُقية Sciences morales

(٢) حبُّ النفس، حبُّ الذَّات

تماسكٍ ، وتَتَبُّعٍ فى سَيْر العمل ؛ وبها لا يَتدفَّق فى تيَّارات المُجازَفة ؛ وبها يكونُ أعدلَ فى تقسيم الأرزاق وإقرارِ الحقوق لأَربابها ؛ وبها يُحسن التدبيرَ فى استهلاك حاجاتهِ ، وبها يَكْثُرُ حكماؤه ويَقِلُّ سفهاؤه ؛ وبها يَألَفُ الصدقَ فى المعاملة ويَسكنُ الى المشاركة

ثم إنَّ جُلَّ مكارِم الأخلاق فضائلُ اقتصاديَّةٌ ، وأمثلةُ ذلك : حُبّ العمل ، السُّلطانُ على النفس ، الجَلَدُ ، المُثابَرَةُ ، الإقْساطُ [1] ، التبصُّرُ ، الرَّغبةُ فى النَّسل

وإنَّ رجلاً لا يَقْصرُ همَّهُ على أُفُقِ نفسه بل يطمحُ بنظره الى ذرَارِيّ تتسلسلُ عنهُ آخرَ الدهر ، لأفضلُ فى العوامل الاقتصادية من الرَّجل العَزَب

ومن ذلك أنك تَجدُ الاقتصادَ مُماشياً للفلسفة : من حيث هى علم تُستخرَجُ بهِ التصوُّراتُ الشاملةُ من الوقائع الفَرْدِيَّةِ ، ولهُ مذاهبُ شتَّى يُفضى منها الى نتيجةٍ واحدة : هى تناسُقُ النِّظام العامّ الذى يَسيرُ عليهِ الكونُ

---

(١) الإقساط هو ما يُسمُّونه روحَ العدل Esprit de justice

وتَجدُه آخذاً بيدِ التاريخ : من حيث أن التاريخ يُعيدُ على الناس عِظاتِ الماضى ليُحكِموا سِيَرَهم ويَجعَلُ للأُمم التّالية رَشَداً من عِبَر الأُمم الخالية

وتَجدُهُ ملائماً للإحصاء : من حيث أن الإحصاءَ وسيلةٌ تُحصَرُ بها جميعُ الوقائع الاجتماعيَّة وتُفصَّلُ تفصيلاً يُعينُ أهلَ العلم على استخلاص النتائج منها والقواعدِ

فالاقتصاد يَستمدُّ من هذهِ العلوم على اختلافها مادَّةً للاستقصاء والتدبُّر، ولكنَّهُ لا يُتابعها متابَعَةَ الرّقّ. وذلك لأنهُ — ولا غَضاضةَ على التاريخ — قد لا يُقِرُّ جميعَ أخبارِ السَّلَفِ تصديقاً أو استحساناً، ولا جميعَ آراء المتقدّمين باعتبار أنها لا تَنحَرِفُ عن صِراط الحقائق

ولعلَّهُ جائزٌ لمُفكّر أن يتمنّى لو ان الثّورةَ الفرنسيَّة لم تكن أوجبَتْ تداولَ النقود الورقيَّة أسناداً [1] على الحكومة تتعاملُ بها الناسُ قهراً، ولم تَسُنَّ القانونَ المعروفَ بقانون « النّهاية [2] »، ثم لعلَّهُ جائزٌ لهُ أن يَعتقدَ أن الحروبَ

(١) اسناد جمع سند وهى التى يجمعها العامة على سندات

(٢) قانون النهاية أو الغاية القصوى هو Loi du Maximun

الدينيَّة لو لم تُوقِدْ نارُها بين الأُمم، لكان ذلك خيراً وأولى

أما علمُ الحقوق فالاقتصاد به روابطُ أوثقُ ؛ فإن لكليهما أساساً واحداً هو المسؤليَّةُ الذاتية ، وهذه المسؤليَّة تتَّصلُ بمبدأين : الحريَّةِ ، والمِلْكيَّةِ

والمسؤليَّةُ ، والحريَّةُ ، والمِلْكيَّةُ هى الحقائقُ الثلاثُ الكبرى التى يُقِرُّها الاقتصادُ بعد مُدارساتٍ جمَّةٍ ، وتدقيقاتٍ طويلة

ولما كانت الحقوقُ تُعدَّل فى تطبيقاتها الفعليَّة تدريجاً ، وتبعاً لارتقاء الأُمم ونُموّها ، وتَعَدُّدِ حاجاتها ؛ كان الاقتصادُ بمعناه الصحيح ، هو العلمُ الذى يتعيَّن للإرشاد الى تلك التعديلات حين تَطلبها المنافعُ أو تَتطلَّعُ اليها الضَّروراتُ

ولا يُؤخذ من هذا أن للاقتصاد السيادةَ على أُمور الدنيا ، وأن لهُ تصريفَها على هوى سلطانهِ المُطلَقِ ، بل هو الناصحُ الأَمينُ الذى يَحْسُن اتّباعُ مَشُوراته ، الاَّ فى الأَحوال النّادرة التى يَعْرِضُ فيها من الأَسباب القوميَّة أو السياسيَّة ما يُوجب الإرجاءَ أو التلطيفَ

ولنا فى الطبّ شاهدٌ على هذا : اذ يقول أربابُهُ إن سُكنى المدُن أقلُّ موافقةً للصحّةِ من سُكنى الخَلاء ، وإن العملَ فى المصانع أشدُّ إيذاءً منهُ فى الدُّورِ . لكنّ قولهم هذا لا يَستلزِم هدمَ المدُن والمصانع ، لأَن هناك ضروراتٍ غيرَ تلك التى يَصِفُها الطبّ ، تُبيحُ خَرْقَ قوانينه

والقوانين الاقتصاديّة على هذا النحو ، يُباحُ التّجاوزُ عنها فى أحوال أهليّة أو دَوْليّة . على أنهُ ثابتٌ فى كلّ حال ، أنّ المخالفةَ لتلك القوانين داعيةٌ الى الضّرر

بعد أن أبنّا فيما تقدّم ما للاقتصاد من المكانة فى عالَم الآراء وفى عالَم الوقائع ، نَشْرَعُ الآن فى مطالعةِ العلم بأقسامه المختلفة وهى :

إنتاجُ الارزاق ، توزيعُها ، تداوُلها ، استهلاكُها

قامَ بعض المُبدعين يَحتجُّون على تقسيم هذا العلم الى هذهِ الأَقسام الأَربعةِ ولكنّهُ برغم ما احتجُّوا ما زالَ هو الأَصلحَ والأَتمّ ؛ لأَنهُ يُمكّنُ المُطالعَ من متابعةِ الحوادث الاقتصاديّة فى مَظانّها بلا تخبُّط ولا اضّطراب